

كان خطأ التحليل والممارسة المبينة عليه باهظ الثمن دفعت الثورة مقابلة تصفية وجودها في شرق الأردن في أيلول ١٩٧٠ . وبجانب هذا الثمن غالي التكاليف فان فقدان الساحة الأردنية تفاعل بنتائجه ومترتباته سلبيا حتى انه يجوز القول ان كل أزمة — هكذا باطلاق وبجزم — تعيشها الثورة رهنًا مرتبطة وثيقا بفقدان ساحة شرق الأردن وناتجة عن هذا السبب . وتكفي الإشارة للتدليل على ذلك الى الازمات المتلاحقة التي تعيشها الثورة في لبنان والتي هي في جانب منها نتيجة لاضطرار الثورة الى نقل حجمها الأكبر الى الساحة اللبنانية التي تختلف بتركيبها السكاني والاقتصادي والسياسي عن شرق الأردن ، مما ولد أوضاعا جديدة في لبنان اتخذتها القوى المعادية مبررا لانفعال معاركها مع الثورة . كما تكفي الإشارة كذلك الى ان الاختلاف الذي حدث في الصف الفلسطيني بعد المجلس الوطني الثاني عشر كان في احد جوانبه — دون ان تقع في التبسيط — متسببا عن فقدان الساحة الأردنية . فالسلطة الوطنية على الأرض الفلسطينية التي سيجلو عنها العدو نظر اليها « الرافضون » على انها شريحة ستظل تحت رحمة المطرقة الاسرائيلية والسندان الهاشمي ، الامر الذي يثير التساؤل عن مدى نجاعة الشعار من وجهة النظر هذه .

ان تمثل الوظيفة الكيانية لشرق الأردن وعلاقتها بالقضية الفلسطينية ، واتجاه الثورة ، المحكوم لجملة عوامل موضوعية ذكرناها سابقا ، نحو اتخاذ شرق الأردن القاعدة الاساسية لها ، يطرحان ثلاث مقدمات تشكل ضلب التفكير في هذه المسألة :

الاولى : ان الثورة الفلسطينية بحاجة الى قاعدة انطلاق لها ثابتة تحكم سيطرتها عليها في المدى الطويل ما دامت هي تمارس أسلوب حرب الشعب طويلة النفس . وقد اثبتت تجارب الشعوب المعاصرة ان هذه القاعدة ضرورية مطلقا لاستمرار الثورة ، أي ثورة ، تستهدف تحرير الأرض . من التجارب الايجابية كانت فيتنام الشمالية هذه القاعدة لضمان انتصار الثورة في الجنوب .

والثانية : ان الدول العربية جميعها لن تكون هذه القاعدة التي تتمتع بالديمومة والثبات والتي تستطيع منها الثورة ان تمارس فعلها النضالي ، لسبب واحد — وننظر ايجابيا للموضوع — هو ان استراتيجية الثورة ستصطدم في المدى البعيد حتما باستراتيجية الدولة فلكل حساباتها الخاصة بها ، حتى الانظمة الأكثر تقدما في المنطقة والأشد نضالية فهي ان طابقت ما بين استراتيجية الثورة واستراتيجية الدولة فان تكتيكاتها وممارساتها اليومية لا تلتقي دائما مع تكتيكات الثورة وممارساتها اليومية . ولان الدولة شكل من النظام مستقر يتمتع بالقدرة فهي ستخضع الثورة لتكتيكاتها وممارساتها اليومية وليس العكس .

والثالثة : ان تغيير النظام في شرق الأردن او اسقاطه كما هو مطروح كشعار لن يحول شرق الأردن الى هذه القاعدة الثابتة للثورة الا اذا كان هذا الهدف خطوة الى تغيير البنية الكيانية نفسها لشرق الأردن . ان احلال نظام بديل للنظام الهاشمي في شرق الأردن دون اقتحام المسألة الكيانية كما هي هناك لا يعني الا خلق « نظام آخر » في سلسلة الانظمة الراهنة ، ستجد الثورة نفسها بعد ان يمكن جذوره في الأرض ، انها باستراتيجيتها من حيث هي ثورة في منطلق مختلف معه من حيث هو دولة . وهكذا فان اسقاط النظام كهدف ينبغي — لاستمرار الثورة — ان يستتبع أيضا الوجه الآخر من العملة : نعتي الكيان نفسه . وهذه النظرة الجذرية هي الكفيلة بكبح تعارض منطلق الدولة ومنطق الثورة بحيث تكون الثورة هي صاحبة المقدرات في شرق الأردن ، ويتم ذلك بخلق الكيان — الثورة وبنائه على أسس سكانية واجتماعية وسياسية تضمن